الإرشاد الاجتماعي

على أي أساس ينبغي أن تقوم ؟

ما زالت الدراسة الإحصائية تلعب دوراً خطيراً في مستقبل الحياة الإجتماعية المعاصرة ، وخاصةً بعد أن أصبحت اليوم قاعدة أساسية في تركيز حياتنا العقلية على أسس تجريبية سليمة ، وبعد أن أصبحت أيضاً قوام ذلك الأسلوب الفذّ الذي اصطلح العلماء على تسميته بأسلوب « البحث العلمي » .

ومنذ أن انتظم سير الأداة الإحصائية ، الحكومية أو الأهلية ، في المجتمع الحديث ، رأينا الدراسات العلمية في شتى المرافق والنواحي التي تهم المجتمع ، تُوفق بفضل « الاحصائيات » إلى الكشف عن حقائق هامة ، فتتسع أمامها آفاق البحث وتتعدّد أساليبه ، ولكن ليس بصورة جزافية خالية من التدقيق طليقةٍ من قيود العلم أو الفن ، بل إنّ فضل هذه « الإحصائيات » ليتجلى أوّل ما يتجلى في تمكين الباحثين والدارسين ، وبخاصّةٍ في محيط الدّراسات الاجتماعية ذات الطابع العملي ، من تحديد الأهداف وحصر النقاط الهامة في كل بحث من البحوث التي يعالجونها ، وعقد المقارنات الدقيقة بين الأسباب والنتائج في كثير من المشكلات الاجتماعية التي تجمع بينها أوجه شبه وثيق ، وتربط بين عناصرها روابط متعددة جديرة بأن تُكشف وتدرّس .

وإذا حاولنا أن نحصر حسنات الإحصاء الحديث المتغلغلة في كل ناحية من نواحي الحياة ، كالتعليم والصحة والمرافق الاقتصادية وأوجه النشاط الاجتماعي الأخرى ، لأعجزنا جهد المحاولة عن الإلمام حتى ببعض نواحي هذا الفضل ، ولكننا نخرج من هذا كله وهي أننا سنكون اقتناعاً بمدى ما تقدمه الدراسة الاحصائية من معاونات قيمة وخدمٍ جليلة في سبيل الاهتداء إلى حلول عملية حاسمة للمشكلات الاجتماعية التي قد تبدو عند النظرة الأولى

أشد ما تكون غموضاً وتعقّداً ، فضلاً عما لهذه الدراسات من أثر محسوس في تصويب وجهات نظرنا إلى كثير من مسائل الحياة ، وتعديل أساليب بحثنا وتوجيهها من ثمّ الوجهة التي تستقيم مع الحقائق التي تكشف عنها هذه الإحصائيات .

فلا عجب ، وقد ذكرنا بعض ما للإحصاء من أثر وفضل في حياة المجتمع العصري ، أن تكون حلول المشكلات الاجتماعية في كل من أوربا وأمريكا ، وبخاصة هذه الأخيرة ، أكثر توفيقاً في علاج هذه المشكلات ، على تعقيدها ، من مثيلاتها في بلاد الشرق ، حيث ما يزال الاهتمام بالدراسات الاحصائية التفصيلية ، على أحدث مناهج هذا الفن ومجاريه ، متخلّفاً عن مثيله في دول الغرب التي لها في هذا المجال الرحيب فنون وأساليب تكاد لإتقانها تُلْصَقُ بالاعاجيب !

وليس أدلّ على صحة هذا القول ، من حيث احتلال « الاحصاء » مكانة ممتازة في كل مجتمع ارتقائي من مجتمعات الغرب ، من إفراد كل مؤسسة مالية أو منظمة اجتماعية ، كبرت أم صغرت ، لقسم فني منها كامل العدّة ، وعلى أتم ما يكون من الأهبة لعمل الاحصاءات اللازمة لقيام المؤسسة بنشاطها ، فضلاً عن تخصص مؤسسات بكاملها للقيام بهذه الإحصائيات جملة ، للافراد والشركات بل الحكومات ، مما يدلك على أن هذا الفن قد أصبح اليوم من بدائه الحياة العملية الناجحة التي لا تستقيم بدونها سياسة اجتماعية أو اقتصادية موفقة .

إذا عرفنا هذا كله ، وما أجدرنا أن نعرفه ، أيقنا أننا نخسر كثيراً من التجارب والحقائق والقيم بتقصيرنا في هذه الناحية ، واكتفائنا بلون من الاحصائيات الحكومية الجامدة التي تعمّ أكثر مما تخصّص ، مما أدّى إلى دوام تعثرنا في علاج كثير من مشكلاتنا الاجتماعية الرئيسية ومباينة الأساليب العلاجية التي نواجه بها هذه المشكلات للأساليب أو الطرائق الناجحة التي تتخذها بلدان الغرب ، وتتعمّد عليها الخطوط الرئيسية لسياساتها الاجتماعية والاقتصادية الناجحة فتجيء من ثمّ مرسومة الأهداف مدروسة المناهج ، لا أثر فيها للفطرة أو الارتجال فيها .

إن كثيراً من المشكلات الاجتماعية التي برزت في أفق حياتنا العصرية مشكلات طارئة

لم نتسلح بعد بالنزعة النقدية أو الأساليب الدراسية الوافية ، والعجيب أن السبيل جدّ ميسّر أمامنا لاستيفاء هذه النزعة والدراسات ، ولكن ذلك التقليد الموروث الذي هو ربما جزء في محيط حياتنا العامة ، وأعني به تقليل التسرّع في البحث والتسرّع في ارتياد الحلول وتشخيص الصلاح ، ما زال يأخذ علينا طريق التحرّر العقلي حتى في أخص ما يمس معايشنا ومستقبل حياتنا ، وهكذا نجيء هذه الحلول دائماً ، لا حلولاً علمية بمعنى الكلمة بل مجرّد وجود خلابة تحتشى في خطب رنانة وأقوال باهرة وكتابات فاتنة لا يلبث بريقها أن ينطفيء ليكشف من بعد عن سوءات متلاحقة من القصور والنقص !

نعم إن النهج أمامنا واضح على أحسن ما يكون الوضوح ، كما أن طرائق الدراسة السليمة لمشكلاتنا العامة ، وبخاصة في ناحيتها الاجتماعية ، يمكن أن تيسّر لأنفسنا أسبابها بعد أن نقيمها على نهج علمي قويم ، ولكننا نستهين بالمشكلات في بداية أمرها ، ونواجهها بمواجهة تنم على عدم المبالاة ، أو بالأحرى عدم التقدير السليم لاحتمالاتها وعواقبها ، حتى إذا ما تعقّد أمرها بعد ذلك ، وجاوز هذا التعقيد حدود الذرائع العادية التي أعددناها لها ، جاء دور التخبط والتشكك الذي لا يلبث أن يدفع بنا في سلسلة من الارتجالات العقيمة لا أوّل لها ولا آخر !

وإلاّ فهل ثمة أدلّ على هذا التخبط في تشخيص علتنا الاجتماعية واختيار الطرائق المناسبة لعلاجها من أنّ وزارة كوزارة الشؤون الاجتماعية ما زالت حتى اليوم خالية من قسم فني للاحصاء يتوفر على أداء أعماله موظفون فنيون بأدق معاني هذه الكلمة ، يقصرون جهدهم على عمل الاحصاءات الدقيقة لكل مشكلة من المشكلات التي تعنى هذه الوزارة بدراستها والالمام بمختلف نواحيها لاعداد وسائل علاجها ؟

بالأمس القريب كان من بين أقسام هذه الوزارة قسم خاص لمعالجة شتى ما يتعلق بشؤون الأسرة ، وأذكر أن القائمين عليه كانوا يواجهون صعاباً جمّة فيما كانوا يقومون به من دراسات فنية لمقاومة لمشكلات الأسرة المصرية التي لا يزال تقف عقبة في سبيل ارتقائها الى المستوى الاجتماعي والاقتصادي اللائق بأمتنا . وكان المصدر الأول لما يلاقونه من هذه الصعاب هو عدم وجود إحصاءات وافية ودقيقة متمشية مع سير الزمن واطراد النموّ في نسبة مواليد السكان . فلم يكن عجيباً أن تجيء مثل هذه البحوث ، على خطورة الموضوعات التي تصدّت لها وبالرغم من قيمة الجهود العقلية التي بُذلت في سبيل إعدادها ، خلواً من الدقة العلمية التي نحسها في بحوث الباحثين الغربيين ، سواء أكانوا من موظفي الادارات الحكومية المختصة أم من أعضاء المعاهد العلمية الحرة : تلك البحوث التي تسبق أول ما تسبق